مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (3) / العـدد: (2)، (2019)، ص 19 - 37

# تأثير العولمة على السياسات العامة في الدول النامية

# The impact of globalization on public policies in developing countries

د. سالم أقاري [1]
SALEM AGARI [1]
[1]المركز الجامعي تمنراست، (الجزائر)، agariznouba@gmail.com
University Centre Tamanghasset, Algeria ,agariznouba@gmail.com [1]

تاريخ الإستلام: 2019/04/18 تاريخ قبول النشر: 2019/05/19 تاريخ النشر: 2019/06/20

**ملخص:**

تعتبر السياسات العامة من الوظائف الأساسية التي تقوم بها الأنظمة السياسية في سبيل التعامل مع القضايا المطروحة في بيئتها الداخلية وهو التصور الشائع مع بداية دراسة هذا الحقل العلمي الحديث النشأة، إلا أنه مع بداية فترة التسعينات وسقوط الاتحاد السوفياتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على دفة قيادة العالم في إطار الأحادية القطبية، وبروز فواعل أخرى بالإضافة إلى ظهور قضايا ذات الاهتمام العالمي على المستوى السياسي كالتكتلات والتحالفات الدولية من أجل مكافحة الإرهاب والأمراض وحماية البيئة، كل هذه القضايا وأخرى أدت إلى ظهور منعرج في صناعة السياسات العامة وطبيعتها من سياسة عامة خاصة بدولة واحدة إلى سياسة عامة تتداخل وتتشابك في صياغة خياراتها عدة فواعل داخلية وخارجية، الأمر الذي كان له بالغ الأثر على محتوى وصناعة السياسات العامة في الدول النامية ايجابا وسلبا، رغم غلبة الطابع السلبي على الايجابي نظرا للهيمنة الدول الكبرى على توجيه الخيارات السياسية للدول النامية وسياساتها العامة على النحو الذي يخدم مصالحها.

**الكلمات مفتاحية:** العولمة، السياسات العامة، العولمة السياسية، عولمة السياسات العامة، تأثير العولمة.

**تصنيفات JEL:** F19، E42، D18.

## Abstract:

Public policies are a key function of political systems in dealing with issues raised in their internal environment, a perception common to the beginning of this modern scientific field. However, with the beginning of the 1990s, the fall of the Soviet Union, the United States of America's dominance in the world's leadership in unipolar terms, and the emergence of other acts of global concern at the political level, such as international blocs and alliances to combat terrorism, disease and environmental protection. All these issues and others have led to a growing influence in policy-making and the nature of one-State policy into an interlocking policy in the formulation of its options, both internal and external, which has had a very positive and negative impact on the content and policy-making of developing countries. Although the negative nature prevailed, given the domination of the major Powers in guiding the political choices and policies of the developing countries in a way that serves their interests.

**Keywords:** Globalization1; public policies2; public policies3; political globalization4; globalization of public policies5.

**JEL Classification Codes :** F19 ،E42 ،D18.

**المؤلف المرسل**: أقاري سالم، أستاذ محاضر قسم (ب)، **الإيميل**: agariznouba@mail.com

**مقدمة:**

تعبر السياسات العامة عن الحلقة الرابطة بين الدولة والمجتمع، فهي وفق الدراسات الأولى تمثل تلك السيرورة المترجمة لتفاعل النظام السياسي مع فواعل بيئته المحلية، إلا أنه بعد حقبة التسعينات تعاظم دور البيئة العالمية إلى جانب البيئة الداخلية في صنع السياسات العامة في إطار الأبعاد المختلفة للعولمة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية)، ما جعل المفهوم الضيق للسياسات العامة باعتبارها استجابة للبيئة المحلية للدولة ينحصر في ظل عصر الاعتماد الدولي المتبادل في وقت تطورت فيه وسائل النقل والاتصال التي أزالت حواجز الزمان والمكان بين أرجاء المعمورة وحولت العالم إلى قرية واحدة لها نفس الاهتمامات ولها نفس المشاكل والتطلعات، فأصبح الحديث لا يقتصر عن سياسة عامة خاصة بدولة واحدة بل سياسة عامة عالمية تتأثر وتتفاعل فيها مجموعة من الدول وفق المنطق الجديد للعولمة.

وباعتبار الدول النامية ذات الطابع الاستيرادي للأفكار والسياسات التي ترى فيها نماذج للتخلص من أعبائها وتأخرها التنموي رغبة منها أو رغما عنها، مقابل توسيع الدول المتقدمة لأيديولوجياتها وقيمها السياسية قصد إيجاد أسواق خارجية وأقطار تابعة تسودها نفس الأفكار وأنماط التعامل فأصبح العالم أمام سياسات عامة موحدة أو مشتركة بين عدة دول ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة والتي نحاول من خلالها إبراز تأثير العولمة على صنع السياسات العامة في الدول النامية.

**الإشكالية:**

ما مدى تأثير العولمة على محتوى وصناعة السياسات العامة؟ وما هي الآثار المختلفة لتأثيراتها على السياسات العامة في الدول النامية؟

**المحور الأول: ماهية السياسات العامة:**

تكتسي السياسات العامة أهمية بالغة في حياة المجتمعات والنظم، بحيث يعود ظهورها كفكرة إلى بداية ظهور التجمعات البشرية على مر العصور، إلا أن بروزها كحقل علمي له أسسه ومبادئه ومناهج وأساليب البحث فيه يعد حديث النشأة لارتباطه زمنيا بما بعد الحرب العالمية الثانية من خلال إسهامات العديد من المفكرين، الذين خاضوا أغوار البحث في هذا المجال إلى أن أصبحت على ما هي عليه اليوم.

**1)– نشأة وتطور السياسات العامة:**

ترتبط الظاهرة السياسية بوجود الانسان كعنصر في المجتمع، فهي ملازمة لانصهار الأفراد في تجمعات بشرية تمثل شكلا من أشكال الدولة، والتي شكلت محور الدراسات الفلسفية للفلاسفة والعلماء والمفكرين السياسيين، من خلال الجهود التقليدية التي استمرت قديما إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر وكانت تدرس السياسة والحكم آنذاك كفرع من فروع الفلسفة الأخلاقية، من خلال التبريرات الفلسفية للحكومة، وتفسير ما تنتهجه من سياسات من منطلق البناء المؤسسي والهيكلي للدولة، ما جعل هذه الجهود تركز على وصف السياسة

في حد ذاتها دون التعمق في دراسة المؤسسات الحكومية الصانعة لها دراسة تحليلية، وهو ما أبقى محتوى السياسات العامة بعيدا عن البحث والتناول، وبقى الجهد الوصفي لها غامضا وسطحيا[1].

وبعد استقلال علم السياسة عن الفلسفة الأخلاقية، وتبلوره كفرع من فروع العلوم الاجتماعية وحظيه بالدعم والاهتمام ضمن مجال الاختصاص العلمي والمعرفي، تطور تدخل السياسة العامة إلى مواضيع وظواهر بعيدة عن اهتماماتها في السابق، باعتبارها إما من الخصوصيات الواجبة الاحترام كقضايا المرأة، أو نتائج للإرادة الإلهية حسب الاعتقادات المجتمعية، كقضايا الأوبئة والكوارث والحروب مثلا.

إن هذا التحول الجديد في اهتمامات السياسة جعلها تنتقل من حالتها الضيقة للقرن التاسع عشر إلى الحالة الجديدة للقرن العشرين، والتي تتميز بتواجدها في كل مكان، وفق الألية الترابطية التي من خلالها يجد أمر ما غير سياسي ذاته، واقعا ضمن فئة الأمور والقضايا السياسية[2].

وببروز أثار المدرسة السلوكية بين الحربين العالميتين في علم السياسة الحديث، والذي انتقل على إثرها من الحالة الوصفية الجامدة إلى الصورة الديناميكية السلوكية المتحركة، شهدت السياسات العامة تطورا هاما في مفهومها، من خلال تحليل أثر القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ( الجماعات المصلحية، الأحزاب السياسية...إلخ) في مضمونها بحيث أصبحت تركز على شرح أسباب ونتائج أنشطة الحكومة.

وبفضل تنامي الدور التدخلي للدولة بعد الحرب العالمية الثانية في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية قصد سد احتياجات المواطنين من سكن، والتربية والتعليم، والصحة والمواصلات، تعاظم دور السياسات العامة باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق ذلك، فكان الاهتمام بكيفية بلورتها وصياغة مضمونها وأهدافها، وكيفية تنفيذها ضمن إطار تحليلي يأخذ بعين الاعتبار الأولويات والامكانيات المتوفرة.

وكان من نتائج المجهودات الفكرية لأعوام الخمسينيات للقرن العشرين، انبعاث وبروز مصطلح ( علم السياسة العامة ) بطابعه الفكري والتجريبي، الذي تبلور بفضل الجهود الفكرية لعالم لاقتصاد السياسي ( هارولد دي. لاسويلHarlodD.Lasswell الذي قدم من خلال كتابه السياسات العامة من يحوز على ماذا؟ ومتى وكيف؟ أساسا للعمليات التبادلية والتوزيعية للقيم والمنافع المتضمنة، في رسم السياسات العامة وتنفيذ عملياتها[3].

وقد ارتبط تحليل السياسات العامة وفق طرح هارولد لاسويل بمادة نظام الحكم الأمريكي، والتي كان لها أثرها على الأطر النظرية المستخدمة في التحليل، حيث عكست هذه الأطر إلى حد كبير ملامح النظام السياسي الأمريكي، والعلاقات بين المؤسسات السياسية داخله، وتأثير جماعات الضغط، وغير ذلك من سمات متعلقة بالسياسات الداخلية للولايات المتحدة، ومن هذا المنطلق أغفلت هذه الأطر دور العامل الخارجي وتأثيره على مراحل صنع السياسات العامة[4]، ما أدى إلى تركيز دراسات السياسات العامة على الفاعلين المحليين والعلاقات بينهم وقدرتهم في التأثير على صنع ومضمون السياسات العامة.

ومع بداية حقبة التسعينات ذاع مفهوم العولمة ''Globalisation'' بمجالاتها المختلفة ففي المجال الاقتصادي شاع الحديث عن الاقتصاد العالمي ''Global Economy'' في إطار المنظمة العامية للتجارة W.T.O، وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، والتكتلات الاقتصادية الدولية، وفي المجال السياسي شاعت مفردات جديدة كالتحول الديمقراطي، وحقوق الانسان، وحقوق المرأة (الجندر)، بالإضافة إلى تنامي دور منظمات الأمم المتحدة، أما في مجال النقل والاتصال فقد ذاع الحديث عن تحول العالم إلى قرية واحدة من جراء تطور وسائل النقل ولاتصال الإلكتروني، والتي ألغت عائق الزمان والمكان في الاعتمادت المتبادلة بين الدول، ما ساعد على خلق اهتمامات مشتركة عالميا تحتل أجندة السياسات العامة للدول مثل خطر الإرهاب الدولي والتلوث البيئى (طبقة الأوزون)، والخصخصة، والإدارة المالية، وإدارة شؤون المجتمع والدولة Governance حتى أصبح الحديث اليوم عن سياسات عامة عالمية تتفاعل فيها أكثر من دولة من جراء الاهتمامات المشتركة طوعا أو إكراها.

**2)- مفهوم السياسات العامة:**

يختلف مفهوم السياسات العامة من مفكر إلى آخر وفق اختلاف المداخل الفكرية والإيديولوجية التي ينظر إليها كل باحث للظاهرة محل البحث، وهو شيء مألوف في العلوم السياسية والعلوم الإنسانية بصفة عامة، وعموما يمكن أن نميز في تحديد مفهوم السياسات العامة بين الاتجاهات التالية:

**أ- السياسة العامة من منظور ممارسة القوة:**

يتماشى هذا الاتجاه في تحديد مفهومه للسياسات العامة مع مقترب النخبة في تحليلها، والذي يعتبرها نتاج إرادة النخبة في المجتمع من خلال ما تملكه من وسائل إكراه أو مال أو نفوذ أو منصب أو خبرة شخصية أوكلهم معا، وهي نفس محددات القوة في المجتمع.

ويعرف هارولد لاسويل السياسة العامة من هذا المنطلق على أنها: من يحوز؟ على ماذا؟ متى وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بالمكاسب والقيم والمزايا المادية بفعل ممارسة القوة والنفوذ.

وقد أكد كل من مارك ليندنبيرك M.Lindenberg و B.Crosby أن السياسة العامة بالإضافة إلى كونها من يحوز؟ على ماذا؟ متى وكيف؟ هي تعبير كذلك عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن أن أحصل عليه؟[5].

فمفهوم السياسات العامة حسبهم برغماتي- عملي يخضع لميزات الأخذ والجذب والمساومات، وقد وجهت لمنظور القوة عدة انتقادات من قبل الكثير من المفكرين والعلماء، كون القوة وحدها غير قادرة على تفسير كل التفاعلات والنشاطات التي تدور في فلك السياسات العامة.

**ب- السياسة العامة من منظور تحليل النظم:**

لقد شكلت فكرة النظام اهتمام لدى دفيد أستون D. Easton، والذي يرى ان النظام يتألف من مجموعة متغيرات ذات تأثير متبادل يسعى إلى تحقيق التوازن بينها من خلال الوظائف التي يقوم بها قصد الحفاظ على استمراريته، فهو ينظر للسياسات العامة من منطلق توزيع القيم (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة، فالسياسات العامة في نظر تحليل النظم هي نتيجة من نواتج النظام السياسي، تتفاعل مع البيئة المحيطة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات والسلوكيات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي العمليات الأربعة التي حددها دفيد أستون في:[6]

- المدخلات تتكون من مطالب ومساندة (مساندة المجتمع السياسي من خلال تفاعل أعضائه تفاعلا سلميا، مساندة النظام وتأييد القواعد العامة للعبة السياسية، مساندة الحكومة).
- عملية تحويل تتم داخل النظام السياسي بعد استقباله للمدخلات.
- المخرجات عبارة عن استجابة النظام السياسي للمخلات.
- التغذية الراجعة.

ومن خلال تحديد مفهوم السياسات العامة من منطلق عمليات النظام عند دفيد أستون نجد أن المرحلة (أ) يقابلها ظهور مشكلة السياسة العامة في شكل مطالب اجتماعية تطرح على الحكومة من أجل حلها، والذي يستلزم حدوث المرحلة (ب) التي تحدث داخل النظام السياسي، ويتم من خلالها جمع المعلومات عن المشكلة والمفاضلة بين بدائل الحلول الممكنة لها وبعدها تتم المرحلة (ج) وهي مرحلة إخراج السياسة العامة كحل للمشكلة المطروحة، لتحدث بعدها المرحلة (د) والتي من خلالها يستقبل النظام السياسي ردود الفعل اتجاه السياسة العامة المتبناة تأييدا أو رفضا.

رغم أن هذا الاتجاه قد قدم فكرة مهمة في تفسير السياسة العامة إلا أنه قد وجهت له عدة انتقادات منها إغفال الجوانب الغير الرسمية المؤثرة على قرارات السياسة العامة، كما أن دفيد أستون لم يحدد لنا الطرق التي يتم بها تحويل المدخلات إلى سياسات عامة داخل ما أطلق عليه العلبة السوداء (النظام السياسي).

**ج- السياسة العامة من منظور الحكومة:**

ينظر هذا الاتجاه إلى السياسات العامة باعتبارها خارطة العمل الحكومي في سبيل أداء مهامها، فالحكومة هي سلطة تمارس السيادة في الدولة من خلال اتخاذها للقرارات ورسم السياسات، قصد تحقيق النظام والأمن لمجتمعاتها داخليا وخارجيا، ومن هذا المنطلق عرف عدد من الباحثين السياسة العامة في ضوء الأعمال الحكومية، فقد عرفها توماس دي T.Dye على أنها «ما تفعله وما لا تفعله الحكومة»[7].

كما عرفها كارل فريدريك C.Friedrich بأنها: «برنامج عمل مقترح لشخص أو لجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود »[8].

وبأكثر تفصيل يعرفها جيمس أندرسون J. Anderson بأنها: «برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع»[9].

وعليه تمثل السياسات العامة حسب هذا الاتجاه كل ما تفعله وتقوله الحكومة بخصوص المشكلات المطروحة على أجندتها، فهي تبلور للمهمة والأنشطة التي تقوم بها الحكومة كإصدار القوانين ودفع الرواتب وإجراءات التقاعد والضمان الاجتماعي ....إلخ.

وفي الأخير يمكن أن نشير إلى أن هذه الاتجاهات الثلاثة متكاملة في تحديدها لمفهوم السياسات العامة، فقد ركز كل اتجاه على أحد جوانبها، وعليه سنحاول صياغة مفهومنا الخاص للسياسات العامة والتي تمثل في نظرنا ذلك الكل المركب الذي يشمل البرامج والخطط والقرارات والقوانين واللوائح والنظم المكتوبة وغير المكتوبة، والتي تعكس أنشطة ومواقف الحكومة من القضايا والمشاكل المطروحة عليها باعتبارها صاحبة السيادة في النظام السياسي.

**3)– فواعل صنع السياسات:**

تساهم عدة فواعل رسمية وغير رسمية في صنع السياسات العامة من خلال الأدوار المختلفة لها، إلا أن نسبة مشاركة كل فاعل بالنسبة للأخر ضمن هذه الفواعل تبقى مرهونة طبيعة النظام السياسي.

**أ)– دور الفواعل الرسمية في صنع السياسات العامة:**

تمثل الفواعل الرسمية تلك الجهات المخولة دستوريا وقانونيا بصنع السياسات العامة باعتبارها تدخل في حيز مهامها الدستورية، وتضم هذه الفواعل السلطات الثلاث في الدولة (التشريعية والقضائية والتنفيذية) والأجهزة الإدارية التابعة لها.

**– السلطة التنفيذية:** وتقوم بدور كبير باعتبارها حاليا هي المهيمنة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وذلك من خلال تقديم مشاريع القوانين للبرلمان، وباعتبارها المسؤول عن تنفيذ السياسة العامة.

**– السلطة التشريعية:** حيث تقوم بدور أساسي من خلال تشريع القوانين، ومناقشة السياسة العامة لتحقيق إرادة الشعب.

**– السلطة القضائية:** وتؤثر هذه الأخيرة على محتوى وطبيعة السياسة العامة، عن طريق ممارسة الرقابة، وتفسير القوانين التي تفصل فيها.

– **الأجهزة الإدارية:** ويساهم هذا الجهاز في صنع السياسة العامة انطلاقا من المعلومات الهامة والكافية عن السياسة العامة، نتيجة مشاركته في تنفيذ هذه السياسة.

**ب)– دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسات العامة:**

وتؤثر هذه الجهات على السياسة العامة انطلاقا من ممارسة الضغوط على السلطة، وتتمثل هذه الجهات في مؤسسات المجتمع المدني، ومنظمات القطاع الخاص، والرأي العام والهيئات الاستشارية، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والتكنوقراطيين وما يجدر الإشارة إليه أن نسبة مشاركة كل فاعل بالنسبة للأخر ضمن الفواعل الغير الرسمية تبقى مرهونة بقدر الحرية وقدرة التأثير والعلاقات مع السلطات الرسمية والأهمية المعطاة لها في النظام السياسي.

– **المجتمع المدني:** وهو أبرز الفواعل غير الرسمية في النظام السياسي، لما له من تأثير على السياسة العامة، ويعرفه ستيفن ديلو(STEVEN DELUE) بأنه: «أشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات، غالبا ما يطلق عليها مجموعات طوعية أو مؤسسات ثانوية، هذه التنظيمات التي توجد خارج الهياكل الرسمية لسلطة الدولة، تشير إلى حيز مستقل يتوفر للأفراد فيه حرية تتيح عدد متنوع من خيارات الحياة..»[10].

فالمجتمع المدني هو معظم الجمعيات والتنظيمات الموجودة على مستوى بيئة النظام السياسي، وللمجتمع المدني عدة مؤسسات منها:

– **الأحزاب السياسية:** ويجب أن نشير هنا إلى أنه هنالك بعض المفكرين الذين لا يعتبرون الأحزاب السياسة من مؤسسات المجتمع المدني، لكن في المقابل هنالك من يعتبرونه تركيبة في المجتمع المدني، إذا كان خارج السلطة وللأحزاب السياسية تأثير كبير على السياسة العامة، فهي قنوات اتصال للتعبير عن هموم ومطالب الجماهير، كما أنها تساهم في التجنيد ضد أو مع السياسة العامة للسلطات الرسمية.

– **جماعات المصالح:** بما فيها النقابات، والاتحادات ومنظمات حقوق الإنسان، وتجمعات أساتذة الجامعة ...إلخ وهي تؤثر في السياسة العامة انطلاقا من توجيهها إلى ما تقتضيه مصالحها عن طريق الإضرابات ...إلخ.

– **الرأي العام:** ويؤثر في صنع السياسة العامة، بطريقة مباشرة وغير مباشرة حسب طبيعة النظام السياسي، وحسب عوامل كثيرة منها نوع القضية المطروحة، ودرجة استقطابها لاهتمام الجماهير.

– **وسائل الإعلام:** وتلعب دور مهم في صنع السياسة العامة، من خلال الاهتمام بالقضايا والمطالب الجماهيرية، وإيصالها للسلطة بحيث لها دور بدءا من تحديد المشكلة وتغطيتها للأحداث، كما لها دور في توجيه وصناعة مواقف الرأي العام اتجاه قضايا السياسة العامة.

أما التكنوقراطيون و الجيش فيؤثرون على صنع السياسة العامة كالأتي:

**– التكنوقراط:** لقد فرضت العولمة والتطور العلمي وانتشار التعليم العالي، وفشل البيروقراطيين والسياسيين بسبب تعقد المشاكل الجديدة، والتي فرضت السرعة في مواجهتها إلى الحاجة للمتخصصين، فالتكنوقراطيون قادرون على حل المشاكل وتحديد البدائل في الوقت الملائم، مما يجعلهم يؤثرون في صنع السياسة العامة انطلاقا من الخبرات والمعلومات، التي يمتلكونها والتي تفرض الاستعانة بهم.

ومن هنا يمكن أن نشير أن هذه الفواعل الغير رسمية في صنع السياسات العامة على مستوى البيئة الداخلية، تضاف إليها فواعل أخرى مرتبطة بالبيئة الخارجية لا يقل دورها عن دور الفواعل الغير رسمية على المستوى الداخلي ومن هذه الفواعل المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات ...إلخ والتي أصبحت تؤثر بصفة لا يمكن الاستهانة بها في القرارات الداخلية للدول في ظل العولمة.

**المحور الثاني ماهية العولمة.**

تعتبر العولمة ظاهرة مركبة المعالم بحيث لا يمكن ضبطها بمفهوم معين وذلك لاختلاف أوجهها وفق الأبعاد المختلفة لها (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، الثقافية) ولكن على العموم سيتم التركيز في هذه الدراسة على النظر لظاهرة العولمة باعتبارها تعميم قيم وأفكار إيديولوجية معينة لها تأثيرات واضحة على استقلالية الدولة في سبيل صنع قرارات وسياسات عامة مستقلة دون الامتثال لهذه القيم المعولمة.

**1)– نشأة وتطور مفهوم العولمة.**

يتميز مفهوم العولمة بالغموض والتعقيد، بحيث يختلف الباحثين في نظرهم لظاهرة منقسمين بين مؤيدين ورافضين لها، إلا أن ما يميز هذا المصطلح من عناصر يكمن في ازدياد العلاقات المتبادلة بين أطراف المجتمع الدولي مع إنشاء عدة مؤسسات دولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ثم تبعها إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي وحدت الأطر القانونية والنظام الاقتصادي العالمي مما أدى إلى اتباع معظم الدول لما تقتضيه قوانين هذه المنظمة[11].

غير أنه وبالرغم من تجليات العولمة في التعاون الدولي الحديث إلا أنه لها تاريخيا قديما، باعتبارها نتاج مراحل من الزمن تطور من خلالها هذا المفهوم وانتشر عبر أفراد المجتمع الدولي، وهو ما يراه نموذج رولاند روبنسون في دراسة تخطيط الوضع الكوني والذي أراد من خلاله تتبع مراحل تطور العولمة وامتدادها عبر الزمان والمكان بتقسيمها إلى خمس مراحل تتمثل في ما يلي:[12]

**–المرحلة الأولى: الفترة الجنينية:** وقد بدأت هذه الفترة في أوروبا مع بداية القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، وتعتبر هذه الفترة مرحلة نمو المجتمعات القومية، وإضافة للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية، حيث بدأت فيها الجغرافيا الحديثة وشاع التقويم الغريغوري.

**–المرحلة الثانية: فترة النشأة:** تعتبر هذه المرحلة للاحقة للأولى حيث بدأت واستمرت في أوروبا أساسا في منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وما بعده، وقد عرفت هذه الفترة تحول حاد في مفهوم الدولة المتجانسة الموحدة، وأخذت في هذا الشأن تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، والأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع معينة داخل الدولة، وفي هذا الشأن زاد المفهوم الأكثر تحديدا للإنسانية، وزادت إلى حد كبير الاتفاقات الدولية، ونشأت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

**–المرحلة الثالثة: فترة الانطلاق:** وتعتبر نهاية المرحلة الثانية بداية للمرحلة الثالثة حيث بدأت عام 1970 واستمرت إلى غاية العشرينات من القرن العشرين، وفيها ظهرت مفاهيم كونية مثل "خط التطور الصحيح" و" المجتمع القومي المقبول" كما نشأت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية الفردية، وتم في هذه المرحلة إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأت عملية صياغة أفكار خاصة بالإنسانية "حقوق الإنسان" ومحاولة تطبيقها، كما حدث تطور كبير في عدد وسرعة الأشكال الكونية بالاتصال، ونشأت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى وعصبة الأمم.

**–المرحلة الرابعة: فترة الصراع من أجل الهيمنة:** استمرت هذه المرحلة من العشرينيات حتى منتصف الستينات، حيث شهدت خلافات وحروب فكرية حول المفاهيم والمصطلحات الناشئة والمتعلقة بعملية العولمة، حيث بدأت مع مرحلة الانطلاق، كما شهدت هذه الفترة صراعات كونية حول أشكال وصور الحياة المختلفة، وفيها تم التركيز على حقوق الإنسان نتيجة حوادث الحرب التي تم فيها استعمال القنبلة الذرية على اليابان، وبروز دور الأمم المتحدة.

**–المرحلة الخامسة: فترة عدم اليقين:** بدأت هذه الفترة مع مطلع الستينات وأحدثت اتجاهات وأزمات في التسعينات، كما أدت إلى إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتعمقت فيها القيم ما بعد المادية، كما شهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة، وانتشار الأسلحة النووية، وتوسعت المؤسسات الكونية والحركات العالمية، وقد واجهت المجتمعات الانسانية خلال هذه الفترة وما بعدها مشاكل عديدة منها تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع الواحد، كما ظهرت الحقوق المدنية، وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة حيث أصبحت معظم الشعوب تتغنى بها، خاصة فيما يتعلق بحماية الأقليات في إطار حقوق الإنسان، وانتهى النظام الثنائي القومية وأصبح المجتمع المدني العالمي يحظى باهتمام بالغ.

**2)– مفهوم العولمة:**

العولمة كلمة مشتقة من كلمة "عالم " وهي ترجمة لكلمة ''Globalisation'' الإنجليزية المشتقة من كلمة ''Globe'' والتي تعني الكرة الأرضية، أي جعل الشيء ذو طابع كوني عالمي.

ويعتبر العالم الكندي مارشال ماكلوهان، استاذ الإعلاميات السوسيولوجية في جامعة تورنتو، أول من أشار إلى مصطلح " الكوننة أو العولمة Globalisation عندما صاغ في نهاية عقد الستينيات من القرن العشرين مفهوم القرية الكونية[13].

أما من الناحية الاصطلاحية فقد اختلف الباحثين في التعريفات الاصطلاحية للعولمة من رافضين إلى مؤيدين ومن حيث زاوية النظر إلى هذه الظاهرة، وعلى العموم يمكننا صياغة التعريف التالي للعولمة والذي نحاول من خلاله النظر إلى الظاهرة من مختلف الأبعاد والمجالات السابقة" باعتبارها ظاهرة مركبة عابرة للقارات والحدود الدولية، تحمل في طياتها مجيز من القيم والأفكار والممارسات الإيديولوجية، والتي تماثل الأنماط الحياتية المختلفة (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية ) للدول الغربية والتي يجعل منها التطور التكنولوجي والاتصال والاعتماد الدولي المتبادل سلع قابلة للاستهلاك والانتشار على المستوى العالمي.

**3)– تأثير العولمة على محتوي ومنهجية دراسة السياسات العامة:**

لابد أن نشير في البداية إلى أن العولمة كان لها تأثير واضح على السياسات العامة في حد ذاتها من خلال التطور الذي أحدثته في ومحتوياتها والقضايا التي تتناولها، بالإضافة إلى التأثير على منهجية دراستها وتحليلها وتقييمها ويمكن إبراز هذا التأثير من خلال النقطتين التاليتين:

**أ)– تأثير العولمة على محتوى وقضايا السياسات العامة:**

لقد كانت مضامين السياسات العامة ومحتوياتها من البرامج ترتكز أساسا على القضايا العامة بأبعادها الداخلية، ولكن نظرا لتأثيرات العولمة والاتفاقات الموقعة بين مختلف دول العالم في إطار الاعتمادية المتبادلة، أصبحت سياسات الدول ترتكز على البعد الخارجي، ويضاف إلى هذا أن سياسات الدول في السابق كانت سياسات ديبلوماسية وعسكرية بحتة.

ولكنها الأن أصبحت تعنى بالظواهر ذات الاهتمام العالمي المشتركة سواء من الناحية الاقتصادية كسياسات خدمة الدين، وإعادة الجدولة، والتسديدات المفضلة، والاجتماعية كمسائل الفقر والبطالة، والأمومة و الطفولة، وذوي الاحتياجات الخاصة وقضايا المسنين والمساواة بين الجنسين.....إلخ، وكذا القضايا الفكرية والثقافية والتكنولوجية، وهو ما يثير تساؤلات محورية تشمل على عدد من القضايا الأساسية كالسيطرة الثقافية، والنفاذ للمعلومات السياسية ولاقتصادية والأخرى[14].

إن كل هذه القضايا بالإضافة إلى قضايا البيئة، الخصخصة، والإدارة المالية، والميزانية وقضايا حقوق الإنسان، والقضايا المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع وأخرى أصبحت تشغل حيزا في أجندة القرار السياسي في الدول النامية نتيجة الامضاء على الاتفاقيات الدولية، وكذا الاستجابة لرغبات واتجاهات اهتمام المنظمات الحقوقية والانسانية ذات طابع النشاط الدولي.

وقد ارتبط تأثير العولمة على صناعة السياسات العامة ببروز صبغة أراء التكنوقراطيين والخبراء والفنين على موضوعاتها ومحتوياتها من البرامج من خلال ما يقدمونه من مشورات لصانعي السياسات، وتنامي الدور الذي يلعبونه في هذا المقام، من خلال الآراء والدراسات والبينات والتحليلات التي يقدمونها مصحوبة بآرائهم وانطباعاتهم، والتي تعبر بالضرورة عن مصالح قوة معينة داخل النظام السياسي وخارجه[15].

وعليه نجد أن الدراسات الأكاديمية التي تناولت قضايا السياسة العامة منذ بداية التسعينات غلب عليها الاهتمام بسياسات عامة جديدة لم تحظى بذات القدر من الاهتمام في السابق، وذلك من قبيل سياسات الاصلاح الاقتصادي، والخصخصة، والسياسات البيئية، والسياسات المالية، ويأتي هذا الاهتمام انعكاسا للتغيرات العالمية المعاصرة، وانتشار مفهوم العولمة وبداية الحديث عن سياسات عامة عالمية[16].

**ب)– تأثير العولمة على منهجية دراسة السياسات العامة:**

لقد شهت فترة التسعينات عدة تحولات في منهجية دراسة وصناعة السياسات العامة، وذلك نظرا لتأثيرات العولمة واتجاه العالم إلى تكوين التكتلات الاقتصادية، وبروز الاهتمام في عمليات الصنع على أدوار فواعل أخرى إلى جانب الدولة التي كان ينظر إليها كفاعل وحيد من خلال وحدة التحليل السابقة.

بحيث كانت المنهجية التقليدية في دراستها للسياسات العامة تعتمد على الدولة أو المؤسسات أو الدساتير والأبنية الرسمية التي تقر السياسات العامة دون البحث دور الفواعل المختلفة في التأثير على هذه الأبنية في انتهاج سياسة معينة، تدخل ضمن اهتمام هذه الجماعات.

وقد ساعد تبلور دور الفواعل المختلفة إلى جانب الدولة في صناعة السياسات العامة تغير مفهوم السيادة بالمعنى التقليدي وثورة الاتصالات التي أعطت هذه الفواعل القدرة على التدخل في السياسات الداخلية للدول والتأثير على في مضامين السياسات العامة فيها، وقد ظهرت العديد من الدراسات التي ترتكز على دور هؤلاء الفاعلين الجدد في السياسات العامة مثل كتابات ''Schrag و Ewing '' عن دور الشركات متعددة الجنسيات، ومنظمات حقوق الإنسان في التأثير على بعض السياسات العامة دوليا[17]، وكذلك كتابات ''Candler'' عن دور القطاع الثالث (المنظمات غير الحكومية ) في صنع السياسات العامة[18].

ويمكن اعتبار بروز المدرسة السلوكية وما لحق بها من مدارس وانتقادات نقطة التحول في دراسة العلوم السياسية عموما، والنظر إلى الكيفية التي تصنع بها السياسات العامة خاصة، باعتبارها مهدة إلى ظهور مدرسة الاتجاه الدولي، والتي تعد أحد مظاهر تأثير العولمة على العلوم السياسية عموما[19].

وانطلاقا من هذا التحول أصبحت السياسة العامة في صناعتها تأخذ في الحسبان المتغيرات الدولية، وترتكز دراستها على تأثير هذه المتغيرات إلى جانب المتغيرات الداخلية على القرارات السياسية للدول، وخاصة في الدول النامية والتي تتميز بمحدودية الاستقلالية في سياسات العامة نظرا لهذا الارتباط بالتنظيمات والتكتلات الدولية التي تحركها الدول الكبرى.

كما كان للعولمة أثار واضحة على منهجية تحليل وتقييم السياسات العامة، بحيث ساعد التطور التكنولوجي في برامج الحسابات الألية على تدعيم أدوات التحليل والتقييم بأساليب المحاكاة والنمذجة للاختيار والمفاضلة بين البدائل المقترحة، بالإضافة إلى الاعتماد على مفاهيم الكفاءة والفعالية والعدالة والأخذ بأساليب التكلفة والعائد في التقييم، وكذلك التأكيد على مفاهيم الرضا العام والمشاركة، وعدالة الإجراءات، كل هذه الأساليب تم الأخذ بها باعتبارها تتماشى مع هذه القضايا الجديدة في السياسات العام.

وقد تطورت منهجية تحليل السياسات العامة بحيث أصبحت تجمع بين التحليل الكمي والكيفي وتأخذ بالأسلوب المقارن، كما أن التحليل والتقييم في السياسات العامة أصبح يعتمد على الأسلوب الوقائي وليس فقط الأسلوب العلاجي، من خلال التفكير في حلول المشكلات قبل حدوثها أو قبل تفاقمها كالبحث في أثار السياسات على فئات المجتمع أو البحث في أثار مشكلة بيئية محتملة وعادة ما يتم الأخذ في هذين المثالين بأساليب التقييم الاجتماعي ''Social Impact'' أو التقييم البيئي ''Environmental Impact Assessment'' وتحليل المخاطر''Risk Analysis''[20].

**المحور الثالث: آليات تأثير العولمة على السياسات العامة في الدول النامية:**

إن تأثير العولمة على السياسات العامة للدول النامية يظهر مفهوم العولمة السياسية، والتي تؤثر في السياسة الدولية، وفي العلاقات بين الدول والمجتمعات، بل وتعتبر العامل الرئيسي لتغيير الكثير من الدول من خلال التدخل في شؤونها ومن ثم رسم توجهاتها وسياساتها، بما يخدم القطب الرأسمالي الواحد المسيطر على دفة قيادة العالم.

**1)– عوامل تأثير العولمة في صنع السياسات العامة للدول النامية:**

لم يكن الحديث على هذه العوامل وأثرها في صناعة السياسات العامة ومحتواها مطروحا في دراسات تحليل السياسات العامة في فترة السبعينات والثمانينات، وذلك نظرا لإغفال هذه الأطر التحليلية على دور العامل الخارجي وتأثيره على مراحل صنعها، وهو ما أدى إلى التركيز على الفاعلين المحليين والعلاقات بينهم، وقدرتهم على التأثير في عملية صناعة السياسات العامة وفحواها[21].

وعليه أرتبط الحديث عن هذه الأسباب ببداية حقبة التسعينات حيث ذاع مفهوم العولمة''Globalisation'' وبدأ الاهتمام بقضايا جديدة تعكس التغيرات العالمية المواكبة لهذه الفترة وطغيان البعد الخارجي على البعد الداخلي، وأصبحت هناك قضايا ذات صفة عالمية تحتل أجندة السياسات العامة للدول المختلفة مثل: قضايا البيئة، والخصخصة، والإدارة المالية، والميزانية، وقضايا حقوق الإنسان، والقضايا المتعلقة بأسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع ''Governance'' حتى أضح هناك ما يسمى ب ''Global Public Policy'' أي سياسة عامة عالمية، وقد ساعد على ظهور هذه السياسات العامة العالمية ما يلي:[22]

أ- الدور المتعاظم الذي لعبته في هذا المجال مؤتمرات الأمم المتحدة المختلفة على مدار السنوات الأخيرة وعلى سبيل المثال: وضع مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة 1994 قضية الصحة الانجابية كموضوع للسياسات العامة على الأجندة الدولية، ولقد أفردت المجلة العلمية ''Development''عددها الصادر في مارس 1999 بعنوان ''Reproductive Health and Rights : Putting Cairointo Action'' لمراجعة ما تم تعديله من سياسات في الدول لتنفيذ توصيات مؤتمر القاهرة في هذا المجال، كما وضع مؤتمر المرأة العالمي الذي عقد في بكين سنة 1995 قضايا المرأة على أجندة أولويات الحكومات بمختلف أنظمتها ورؤاها السياسية، وكان مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريودي جانيرو سنة 1992 قد وضع قضايا البيئة على سلم اهتمامات الدول الصناعية والنامية على حد سواء.

ب- توفير الدول والمنظمات المانحة للدعم المادي الموجه إلى برامج بعينها، بحيث أصبحت هذه الهيئات تحدد أولويات السياسات العامة في العديد من الدول، فعلى سبيل المثال أظهرت الدراسات المتعلقة بالسياسات العامة المتعلقة بالطفولة والأمومة تأثير السياسات الدولية الصحية المتعلقة بالحفاظ على صحة الطفل على السياسات الصحية المحلية، حيث احتل موضوع الحفاظ على صحة الطفل مكانا بارزا على سلم أولويات منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وهيئة المعونة الأمريكية، وانتشرت برامج بقاء الطفل على قيد الحياة ''Child Survival'' والقضاء على الجفاف في العديد من الدول.

ج- الدور المؤثر الذي يلعبه التمويل الأجنبي في السياسات العامة في الدراسات المتعلقة بتحديد الأولويات أو ما يعرف بـ ''Agenda Setting'' حيث اعتادت هذه الدراسات على التأكيد على أن وصول قضية ما إلى سلم أولويات الحكومة هي رهن بتعبيرها عن إحساس عام بوجود مشكلة تهم قطاعات عريضة من المجتمع، وأنها تكون أيضا موضوع اهتمام صانع القرار.

**2)- الفواعل الدولية للعولمة وأليات تأثيرها على السياسات العامة للدول:**

سنحاول في هذا الجزء إبراز بعض الطرق التي تلجئ إليها بعض الفواعل الدولية للعولة في التأثير على السياسات العامة للدول النامية، ويجب أن نشير إلى أن هذا التأثير يتم أحيانا طواعيتا أو رغبة من الدول النامية في الاستفادة من السياسات والبرامج والدعم من هذه الفواعل، وأحيانا أخرى عنوة وجبرا من أجل الحفاظ على مصالح أو ضمان مكاسب معينة للدول المحركة لفواعل المعولمة.

**أ- هيئة الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها:**

أنشئت هيئة الأمم المتحدة سنة 1945 وتعد هذه الهيئة والمؤسسات التابعة لها كمجلس الأمن الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة **F.A.O**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة **U.N.E.S.C.O**

ومؤسسات المساعدات الانسانية التابعة لها كاليونيسيف، والينيسكو، من أهم الفواعل الدولية للعولمة في تأثيرها على الشأن السياسي للدول.

بحيث تؤثر الأمم المتحدة تأثيرا كبيرا وتفرض أجندتها على المجتمع الدولي، فهي تمتلك شبكة عالمية تضم منظمات وخبراء وجهات مختلفة، وتقوم من خلال هذه الشبكة بتحليل السياسات سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي.

كما أنها تقدم توصيات مدروسة تصدر في إعلان توافق عليه الأغلبية، ولا يتم الاكتفاء بذلك بل توضع خطة عمل خاصة بكل دولة، وتكون هنالك متابعة مستمرة عن طريق قياس مؤشرات معينة.

وترى سلوى شعراوي جمعة في كتاب تحليل السياسات العامة في الوطن العربي أن امتلاك الأمم المتحدة للمنح والمعونات التي تعطيها للدول هو الذي يمكنها من العمل وبلورة السياسات والمتابعة، والتقييم، خصوصا في ظل ثورة الاتصال التي جعلت العالم بمثابة قرية واحدة[23].

ويتجلى تأثير هيئة الأمم المتحدة في صنع السياسة العامة أكثر من خلال الشرعية الدولية التي تتدخل بها لتفرض قوانين وقرارات الهيئة في مكان ما، ومن أهم أدوات تأثيرها أثناء النزاعات مجلس الأمن الدولي والذي يعد مؤسسة تابعة لها تحظى ببالغ الأثر على السياسات العامة للدول النامية، من خلال حق التدخل في شؤون الدول لأسباب سياسية أو إنسانية، في ظل أطر مختلفة، فالدول المهيمنة على مجلس الأمن الدولي غالبا ما تستصدر قرارات باسم الشرعية الدولية من خلال هذا الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومن أهم الأمثلة على ذلك قضية الاضطهاد الديني، والذي تبناه الكونغرس الأمريكي سنة 1997م والذي تقوم بموجبه الولايات المتحدة الأمريكية بتصنيف الدول حسب تصنيفات خاصة بها، من حيث طريقة معاملة الأقليات واضطهادها، فرض عقوبات على الدول التي تثبت مراقبتها وجود اضطهاد للأقليات بداخلها، وقد شمل هذا القانون العديد من الدول مثل مصر والسودان والعراق، وتستخدم هذه الوسيلة للضغط على الدول للإذعان لسياساتها والسير في فلكها[24].

**ب– المنظمة العالمية للتجارة:**

وتعتبر من أهم الفواعل المعتمدة في عولمة السياسات التجارية وتوحيدها من خلال الاتفاقات المبرمة في إطارها باعتبارها المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم، ومهمتها الأساسية تسهيل انسياب التجارة بأكبر قدر، ويعد محور النظام المعروف بالنظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة بمثابة الأرضية التي ناقشتها ووقعتها غالبية دول العالم التجارية واقرتها برلماناتها، وعليه تصبح هذه الدول ملزمة بتطبيق القوانين المعتمدة وتكييف أو سياساتها أو تعديلها بما يتوافق ومبادئ هذه الاتفاقات على عكس اتفاقية القات 1947 والتي كانت قاعدة الشرط القانوني لها تسمح للأطراف المتعاقدة بتطبيق قواعدها في ظل هذا القانون الأمر الذي كان يتيح للدول الاستقلالية في سياساتها التجارية[25].

**ج-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:**

أنشأت الدول الغربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث تولى صندوق النقد الدولي إدارة السياسة النقدية الدولية، وتسهيل استقرار صرف العملات، بينما أختص البنك الدولي بإدارة السياسات المالية الدولية، وتؤثر هذه المؤسسات على صناعة السياسة العامة للدول من خلال ما تفرضه من سياسات نقدية للدول بغرض مساعدتها في التخلص من الأزمات التي تعانيها، فيتحتم عليها تطبيق تلك السياسات النقدية كما هو الأمر بالنسبة لصندوق النقد الدولي، والذي يقدم سياسات على شكل وصفات علاجية لتلك الدول من أجل أنعاش اقتصادها، ومنه إملاء السياسات النقدية للدول الكبرى المحركة للصندوق على الدول المستفيدة وتأثير في سياساتها العامة والنظام ككل، وضمان عدم خروجها في فلك الدول الكبرى من جراء تثاقلها بالديون، واجبارها على زيادة الانفتاح والتحر في الأسواق واعتمادها على أليات العرض والطلب، من خلال تطبيق سياسات الاصلاح أو التكيف الاقتصادي والخصخصة وإعادة هيكلة الكثير من الاقتصاديات الموجهة واقتصاديات الدول النامية لتتوافق مع متطلبات العولمة مثلما حدث في مصر والجزائر فضلا عن باقي دول العالم.

**د- المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات:**

رغم كون طابع المنظمات الدولية غير الحكومية انساني بحث إلا أن مقاصدها وأهدافها لا تحيد عن الجانب السياسي، من خلال تأثير هذه المنظمات على السياسات العامة للدول بمناداتها للحرية والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات لاستعمالها كأداة ضغط على تلك الدول عند اللزوم وهو ما يجعل الدول النامية تخضع للاتفاقيات المبرمجة على هذه الدول كمرجعية في قراراتها السياسية، هذه المنظمات تساهم أيضا في تحليل السياسات العامة من خلال البحوث التي تجريها حول قطاع معين في منطقة جغرافية محدد، وهو ما يجعل الدول تلجئ لهذه البحوث كمرجعية لها أثناء تبنيها لسياسات مماثلة للتي تم البحث فيها.

كما أن التزام الدول النامية بتبني السياسات العامة المقترحة من طرف المنظمات غير الحكومية يرتبط أيضا بنجاحها في الحصول على المساعدات من الجهات المانحة (الفنية والمالية) وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ما يمكن أن نطلق عليه الاختيار من خلال التهديد بعدم الحصول على المساعدات المطلوبة[26]، وباعتبار الدول النامية بحاجة ماسة لهذه المساعدات فإنها ترضخ لتبني هذه السياسات.

كما تلعب الشركات المتعددة الجنسيات نفس التأثير على السياسات العامة للدول النامية فقد تحولت مرور الزمن إلى عامل أساسي في توحيد أنماط الإنتاج على النطاق العالمي إلا أنه رغم هذا الاندماج المعولم إلا ان الشركات المتعددة الجنسيات تتوفر في كل الحالات على مركز قرار واحد يستقر مقره في الدولة الأم[27].

ففي العالم اليوم نحو 500 شركة عملاقة عابرة للدول والقارات، وهي الأغنى والأقوى والأشرس وتسيطر عالميا على 70 بالمائة من حركة التجارة في العالم هذه الشركات الاحتكارية العملاقة بفضل سيطرتها على اقتصاد العالم،

فإنها يمكن أن تتمكن من تحييد وتحديد وتحجيم حكومات الدول وشل إرادتها وفرض السياسات التي تخدم مصالحها وهو ما أكده سليمان بن صالح الخراشي في كتابه بعنوان العولمة بأنه هناك أكثر من 200 شركة متعددة الجنسيات هي التي تصنع اليوم القرار السياسي[28].

**3)– تداعيات العولمة على السياسات العامة في الدول النامية.**

للعولمة أثار ايجابية وسلبية على السياسات العامة للدول النامية، كما لها أثار أيضا في دراسة السياسات العامة عموما كالانتقال من كون الدولة وحدة تحليل للسياسات العام في السبعينات والثمانينات إلى بروز فواعل جديدة إلى جانب الدولة في تحليل السياسات العامة وهو ما أدى بالانتقال من الدولة القومية كوحدة للتحليل إلى تحليل الشبكية في السياسات العامة بالإضافة إلى التأثير على قضايا السياسات العامة ذاتها.

وعلى العموم يمكن أن نجيز الأثار الايجابية والسلبية للعولمة على السياسات العامة للدول النامية في ما يلي:

**أ– الأثار الإيجابية:**

- إتاحة استعمال التطور التكنولوجي في برامج الحسابات الألية، في تدعيم أدوات التحليل في السياسات العامة.
- تدعيم البعد الابتكاري في صياغة والوصول إلى بدائل السياسات.
- إدخال متغيرات جديدة في عملية صنع السياسات العامة كالبعد البيئي والإنساني الناجم عن توجهات المنظمات الدولية الناشطة دوليا.
- تبني سياسات عامة قائمة على الشفافية وإتاحة المعلومات لمختلف الفواعل، وهو الشيء الذي من شأنه تعزيز الدراسات العلمية والتقييمية للسياسات المختلفة.
- سرعة الاستجابة للمشكلات الاجتماعية وتبني السياسات، والاستفادة من التجارب الدولية في مختلف المجالات.
- تسمح العولمة للدول النامية في التعرف على الفرص والتهديدات، التي يمكن أن تنجم عن تبني سياسة عامة سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

**ب– الأثار السلبية:**

- تبني سياسات جاهزة على شكل وصفات وتوصيات من طرف الفواعل الدولية للعولمة من شأنه تهديد استقرار الدول النامية، لأن تقويض دور الدولة أمام هذه الفواعل ينتج تناقض بين مصالح الشعب والطبقة التي أنشأت لحماية رأس المال الأجنبي، وعليه هناك من يرى أن من ضمن أسباب الحراك الاجتماعي في الدول العربية أو ما يعرف بالربيع العربي، هو تبني سياسات معولمة تنمي الطبقة البرجوازية وتحافظ على مصالحها وبتالي ثوران الشعوب التي لم تجد مكانتها في السياسات المنتهجة.

- تبني سياسات عامة موجهة من طرف فواعل العولمة قهرا أو طواعية قد لا تتماشى مع القيم والعادات والتقاليد والأعراف السائدة في الدول النامية الأمر الذي يحدث خلل في تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع ويعود بمدخلات جديدة للنظام السياسي الذي قد لا يتكيف معها مستقبلا.
- التأثير على محتوى السياسات العامة عن طريق الاهتمام بقضايا جديدة كالمنافسة والتي قد تدمر مؤسسات الدولية النامية وقدراتها.
- عرقلة السياسات العامة أثناء التنفيذ وخاصة تلك التي لا تتماشى مع متطلبات الفواعل الدولية للعولمة.
- انهيار البرامج والسياسات العامة التي تتبناها الدول النامية بمجرد توقف الدعم وتدفق المساعدات الأجنبية.

**الخاتمة:**

بناء على ما سبق يمكننا القول أن للعولمة بالغ الأثر على السياسات العامة للدول النامية، وذلك نظرا لقدرات التأثير التي تتمتع بها الفواعل الدولية المحركة للعولمة كالمنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها، وكذا المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات بحيث تقوم هذه الفواعل بالتأثير في القرار السياسي للدول وتجبرها على تبني خيارات معينة خدمة لمصالحها.

كما أن تأثير الفواعل الدولية على السياسات العامة للدول النامية يتم طواعيتا أحيانا في ظل عصر الاعتمادية المتبادلة، وظهور الاهتمامات المشتركة، والمخاطر العابرة للقارات كالإرهاب والجريمة المنظمة و الأخطار البيئية، وعدم قدرة هذه الدول على مواجهة المشاكل الراهنة بمعزل عن الدول الكبرى والتي تتمتع بالتكنولوجيا المتطورة والخبرة العلمية التي تستدعي الاعتماد عليها في مجابهة هذه المخاطر التي تكاد تعصف بالدول النامية واستمرارية انظمتها السياسية.

وعليه وأمام هذه الظاهرة التي تعتبر من ميزات ومتطلبات العلاقات الدولية الراهنة يجب على الدول النامية العمل على تقليل الآثار السلبية للعولمة على سياساتها العامة من خلال تكييفها مع النظم والأعراف والتقاليد والأهداف التي تسعى هذه الدول لتحقيقها على نحو يضمن لها التكيف مع البيئة الاجتماعية لها والبيئة الدولية المحيطة بها.

كما يجب أن نشير في الأخير أن أثر العولمة على السياسات العامة لا يتجلى في عولمتها فقط بل يتجلى أيضا في التحول الحاصل في دراستها في الجانب النظري بحيث أدت ظاهرة العولمة إلى التغير في وحدة تحليل السياسات العامة من الاعتماد على الدولة كوحدة لتحليل إلى الاعتماد على دراسة الفواعل المختلفة إلى جانب الدولة في صناعة السياسات العامة وهو ما يعرف بالشبكية، بالإضافة إلى التأثير أيضا في منهجية البحث والقضايا التي تتناولها السياسات العامة بحيث أصبحت السياسات العامة

بين مختلف الأقطار في العالم تعنى بنفس القضايا والتوجهات، ولم يقف هذا التأثير على محتوى السياسات العامة فقط بل تعد ذلك إلى التأثير على المنهجية المستخدمة في تقييمها وتحليلها بحيث ظهرت أساليب ونماذج جديدة تتوافق مع القضايا الجديدة للسياسات العامة.

**قائمة المراجع:**

[1]فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**.ط1، الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2001، ص 27.

[2]**المرجع نفسه**، ص 28.

[3]**نفس المرجع**، ص 29.

[4]سلوى شعراوي جمعة، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2002، ص 34

[5]الفهداوي، **مرجع سابق**، ص 32.

[6]عبد النور ناجي، **المدخل إلى علم السياسة**. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص 45.

[7]ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**. عمان-الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 27.

[8]جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**(ترجمة عامر الكبيسي).ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999، ص 15.

[9]**نفس المرجع**، نفس الصفحة .

[10]ابتسام قرقاح، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (2009.1989)"، (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010)، ص31.

[11] غربي محمد، "تحديات العولمة وأثرها على العالم العربي". **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد 06، ص 19.

[12] مقدم عبيرات، عبد المجيد قدي، "العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي". **مجلة الباحث**، العدد01، 2002، 38.

[13] منير نوري، **السياسات الاقتصادية في ظل العولمة**. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2010، ص 9.

[14] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**. ط1، الأردن: دار مجدلاوي، 2004، ص 92.

[15] محمد قاسم القريوتي، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**. ط1، الأردن: دار حنين للنشر والتوزيع، 2006، ص 72.

[16] سلوى شعراوي جمعة، **مرجع سابق**، ص 71.

[17] نفس المرجع، ص 31.

[18] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[19] نفس المرجع، ص 69.

[20] سلوى شعراوي جمعة، **مرجع سابق**، ص 39.

[21] نفس المرجع، ص 24.

[22] نفس المرجع، ص 25.

[23] سلوى شعراوي جمعة، **مرجع سابق**، ص 56.

[24] أحمد عبد العزيز وأخرون، "العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية". **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 86، 2011، ص 126.

[25] خالد برزيق، "اثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول". ( مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، بدون سنة)، ص 15.

[26] سلوى شعراوي جمعة، **مرجع سابق**، ص 221.

[27] ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**. ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 61.

[28] سليمان بن صالح الخراشي، **العولمة**. الرياض: دار بلنسية للنشر والتوزيع، 1420هـ، ص 16.